



استراتيجية تحسين المعلومات
عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها



استراتيجية تحسين المعلومات
عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية و اتجاهاتها

منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة
روما، 2003

الأوصاف المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض موضوعاته لا تعبر عن أى رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأى بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة ، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها .

ISBN 92-5-604979-1

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز إعادة استنساخ ونشر المواد الواردة في هذا المطبوع للأغراض التعليمية ، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية ، دون أى ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع ، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر إعادة استنساخ هذا المطبوع لأغراض إعادة البيع ، أو غير ذلك من الأغراض التجارية ، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع . وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى :

Chief, Publishing Management Service,
Information Division, FAO,
Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني : copyright@fao.org

© FAO 2004

إعداد هذه الوثيقة

تحتوى هذه الوثيقة على نص استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها.

وكانت الدورة الأولى (1997) للجنة الاستشارية للبحوث السمكية قد أثارَت العديد من الشواغل فيما يتعلق بالطريقة التي يتم بها تجميع وتوزيع المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، وأوصت بإدخال تحسينات على هذه الطريقة. وبعد أن وافقت الدورة الثالثة والعشرون للجنة مصايد الأسماك (1999) على تقرير اللجنة الاستشارية، وضعت هذه اللجنة ومجموعة العمل الفنية التابعة لها والمعنية بحالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، اقتراحاً وخطة عمل لتحسين الوضع. وأوصت الدورة الرابعة والعشرون (2001) بعقد مشاوره خبراء لدراسة هذا الاقتراح. وأجرت المشاوره الفنية بشأن تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها (25-28/3/2002) مفاوضات بشأن مشروع استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها ووافقت عليه. وقد ووفق على الاستراتيجية بتوافق الآراء خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك يوم 28/2/2003 وصادق عليها مجلس المنظمة خلال دورته الرابعة والعشرين بعد المائة في 28/6/2003.

وقد أسهمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتعداد الحياة البحرية في مؤسسة Alfred P. Sloan مالياً في النشاطات التمهيديه التي أدت إلى وضع هذه الاستراتيجية.

منظمة الأغذية والزراعة.

استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها
روما، منظمة الأغذية والزراعة، 17 صفحة، 2003.

الموجز

استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها هي صك طوعي ينطبق على جميع الدول والهيئات. إن الهدف الشامل للاستراتيجية هو تقديم إطار لتحسين معرفة وفهم حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها، وهو ما يمثل أساسا لصنع سياسات مصايد الأسماك وإدارتها وذلك من أجل صيانة المخزونات السمكية واستخدامها بصورة مستدامة في نطاق النظم الإيكولوجية. وقد حددت طبيعة الاستراتيجية ونطاقها بعد المقدمة. وجاء بعد ذلك هدف الاستراتيجية، ثم المبادئ الإرشادية والاجراءات المطلوبة. وقسمت هذه الاجراءات المطلوبة الى تسع مجالات رئيسية، وانصب التركيز على الحاجة إلى بناء القدرات في البلدان النامية. وفي النهاية، تتناول الاستراتيجية آليات التنشيط والتنفيذ، بما في ذلك دور الدول ومنظمات الصيد الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ودور الشركاء من وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية.

الصفحة

بيان المحتويات

1	مقدمة	الجزء الأول
4	الطبيعة والنطاق	الجزء الثاني
5	الهدف	الجزء الثالث
6	المبادئ الارشادية	الجزء الرابع
9	الاجراءات المطلوبة	الجزء الخامس
15	آليات التنشيط والتنفيذ	الجزء السادس

استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها

الجزء الأول: مقدمة

1- تعتبر المعرفة بحالة مصايد الأسماك واتجاهاتها (بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية) أداة هامة لصنع السياسات الجيدة والإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك. كما تعتبر ضرورة على المستوى القطري للمحافظة على الأمن الغذائي ولوصف المزايا الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك. وتعتبر صناعة سياسات مصايد الأسماك وإدارتها عملية ديناميكية متعددة الأنظمة يلزم أن تأخذ في اعتبارها حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها. كما أن توافر المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها ضروري لتقدير مدى سلامة السياسات السمكية وتتبع أداء إدارة مصايد الأسماك.

2- هناك اهتمام عام على مستوى عال بالمعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها. ومن الطبيعي أن تؤدي المعلومات الأكثر دقة وفي الوقت المناسب إلى وجود رأى عام مستنير يدعم جهود إدارة مصايد الأسماك بطريقة رشيدة. ومن المؤكد أن يساعد نشر المعلومات سهلة الفهم في الوقت المناسب عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها على ضمان الشفافية في إدارة المصايد حسبما تدعو إليه مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (الفقرات 6-13 و 7-1-9).

3- يعتبر تطبيق المنهج التحويطي، الذي يقوم على أفضل دليل علمي متاح، عنصراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى الوصول إلى الصيد الرشيد. وهذا يتطلب إتاحة المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها بطريقة تدعم صنع السياسات وإدارة مصايد الأسماك.

4- عادة ما تكون المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها مطلوبة من أجل، أو متسقة مع، كثير من الصكوك الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك، بما في ذلك:

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 التي أكدت ضرورة الأخذ في الاعتبار أفضل الأدلة العلمية المتاحة؛ اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المنتشرة والأرصد السمكية كثيرة الارتحال 1995، والتي تحدد مسؤوليات جمع وتبادل البيانات اللازمة لتقدير الأرصد السمكية بما في ذلك أحكام الشفافية (المادة 12)؛

- اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية لعام 1993 والتي تشترط تبادل بعض المعلومات عن سفن الصيد (المادة 6)؛

- مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (التي يشار إليها فيما بعد بمدونة السلوك) والتي تدعو إلى استخدام أفضل دليل علمي متاح، كما تدعو إلى التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجال البحوث وجمع البيانات (المادة 6-4) وإنشاء آليات إقليمية للتعاون في مجال جمع وتبادل المعلومات (بما في ذلك المعلومات عن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية، المادة 7-4) ونشر وتوزيع النتائج (المادة 12).

- خطط العمل الدولية لدى منظمة الأغذية والزراعة من أجل تنفيذ الجوانب المتعددة لمدونة السلوك، مثل خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد، التي توسع نطاق المعلومات المطلوبة عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها لتشمل التدابير المتعلقة بطاقة الصيد؛

- إعلان ريكيافيك بشأن الصيد الرشيد في النظم الإيكولوجية البحرية، الذي يدعو إلى زيادة الاهتمام بالنظم الإيكولوجية، وهو يشير بذلك إلى ضرورة توسيع نطاق المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها بحيث توضح الاعتبارات المتعلقة بالنظام الإيكولوجي؛

- لجنة التنمية المستدامة التي طالب بها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في الفصل رقم 40 من جدول أعمال القرن 21، حيث يطالب الدول بإعداد تقارير عن مؤشرات الاستدامة التي يتوقع أن تعتمد جزئياً على المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها.

- الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض في مجموعات الحيوان والنبات البرية (1973) واتفاقية التنوع البيولوجي (1992) التي تدعو إلى جمع وتبادل المعلومات عن إحياء البيئة.

- البرامج الدولية ومن بينها (أ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (ب) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات؛ (ج) مشروعات النظام الإيكولوجي البحرية الكبيرة التي يرهاها المرفق العالمي للبيئة؛ (د) فريق العمل لتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك، (هـ) اللجنة المشتركة بين الوكالات للتنمية المستدامة والتي تحتاج، أو تدعو إلى إتاحة، معلومات عن مصايد الأسماك.

قامت معظم البلدان بمراجعة تشريعاتها القطرية بما يتماشى مع شتى الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقيات المذكورة آنفاً، وتدعيم مصايد الأسماك المستدامة على المستوى القطري والتي تحتاج إلى معلومات محسنة عن الحالة والاتجاهات.

5- ووافقت لجنة مصايد الأسماك باتفاق عام في الآراء على استراتيجية لتحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها، وذلك في 2003/2/28. ويشار إليها باسم استراتيجية المنظمة عن الحالة والاتجاهات.

الجزء الثاني : الطبيعة والنطاق

طبيعة الاستراتيجية

6- وضعت الاستراتيجية في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد طبقا للمادة 2(د) و(هـ). وتنطبق أحكام المادة 3 من مدونة السلوك على تفسير وتطبيق هذه الوثيقة وعلاقتها بالاتفاقيات الأخرى. وهناك دعوة لكافة الأعضاء المعنيين والبلدان غير الأعضاء في المنظمة وكيانات الصيد لتدعيم تنفيذها.

7- تنطبق الاستراتيجية على عملية جمع ونشر المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها. أما الاحتياجات المتمثلة في جمع البيانات وإجراء البحوث اللازمة لمراقبة حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها فقد حددتها صكوك دولية أخرى مثل الاتفاقيات المشار إليها في الفقرة رقم 4 والالتزامات الحالية الملقاة على عاتق البلدان بتقديم تقارير عن الإحصاءات السمكية إلى منظمة الأغذية والزراعة بموجب المادة 11 من دستور المنظمة. وفي حين أن الاستراتيجية لا تضع التزامات جديدة و/أو توقعات فإنها تقترح تنشيط جمع البيانات وإجراء البحوث بقدر كبير وتشكل قوة دفع للوفاء بما هو موجود بالفعل. ومن الضروري أن تشمل قوة الدفع هذه قيام المنظمات الدولية ذات الصلة، سواء الحكومية أو غير الحكومية والمؤسسات المالية (الوكالات الشركاء في التنمية) للمتبرعين بتقديم المزيد من التدعيم لبناء القدرات في البلدان النامية.

8- وتشمل الإشارة إلى المجموعة الأوروبية في الموضوعات التي تدخل في اختصاصها.

نطاق الاستراتيجية

9- الاستراتيجية ذات نطاق عالمي. وقد روعي عند وضعها أن تغطي كافة مصايد الأسماك الطبيعية في المياه الداخلية والبحرية، بما في ذلك جميع مصايد الأسماك الصناعية والتجارية والمعيشية والترفيهية وهي تشتمل على قضايا تتعلق بإدخال الأصناف (بقصد أو بدون قصد) لزيادة الأرصدة والأسماك الطليقة بغرض التربية المباشرة أو التسمين في الأسر واستعادة المخزون.

10- لا تنطبق الاستراتيجية على تربية الأحياء المائية لأن لها متطلبات مميزة وتحتاج إلى معالجة معينة تتناسب مع هذا القطاع المتزايد الأهمية.

11- تركز الاستراتيجية اهتمامها بصورة رئيسية على المعلومات المتعلقة بالموارد السمكية وقطاع المصايد الأولى بما في ذلك أيضا المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية.

الجزء الثالث - الهدف

12- إن الهدف الشامل للاستراتيجية هو تقديم إطار لتحسين معرفة وفهم حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها وهو ما يمثل أساسا لصنع سياسات مصايد الأسماك وإدارتها وذلك من أجل صيانة المخزونات السمكية واستخدامها بصورة مستدامة في نطاق النظم الإيكولوجية.

13- تنفذ الاستراتيجية عن طريق ترتيبات تبرم بين الدول بصورة مباشرة أو من خلال مشاركتها في منظمات مصايد الأسماك الإقليمية والتي تتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في جمع هذه المعلومات عن حالة المصايد واتجاهاتها مع استخدام تكنولوجيا

المعلومات الحديثة لإدارتها ونشرها. ومن الضروري أن تكون هذه الترتيبات في مختلف المستويات الجغرافية ابتداء من المستوى المحلي إلى المجال القطري إلى المجال الإقليمي، كما ينبغي أن تكون مترابطة لتشكّل نظاماً عالمياً تحت رعاية المنظمة. ويجب أن تستخدم المنظمات القائمة حيثما وكلما كان ممكناً كأساس لهذه الترتيبات.

14- تواجه حالياً الجهود العالمية لجمع ونشر معلومات شاملة عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها (مثلاً من خلال النظام العالمي لمعلومات مصايد الأسماك فى منظمة الأغذية والزراعة) المعوقات جراء عدم حصر تام للمصايد ولالأرصدة السمكية فى العالم. ويعتبر إجراء هذا الحصر عنصراً أساسياً للاستراتيجية ويمكن تنفيذه فى إطار النظام العالمى المذكور.

15- تمشياً مع المادة رقم 5 من مدونة السلوك ينبغي أخذ قدرات البلدان النامية فى الاعتبار عند تنفيذ الاستراتيجية. ويتطلب الأمر تعزيز قدرات البلدان النامية وعلى الأخص أقلها نمواً، والدول الجزرية الصغيرة، والبلدان التى تعاني نظمها لجمع البيانات أوضاعاً حرجية حتى تستطيع النهوض بالالتزامات الحالية المتعلقة بجمع الإحصاءات عن مصايد الأسماك وإجراءات البحوث السمكية، وبذلك تتاح لها الفرصة للمشاركة بصورة كاملة فى الاستراتيجية.

الجزء الرابع: المبادئ الإرشادية

16- يتعين أن تقوم ترتيبات تنفيذ هذه الاستراتيجية على المبادئ الإرشادية الستة الواردة فى الفقرات التالية:

الاستدامة

17- يتعين أن تكون ترتيبات جمع ونشر المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها مجددة على المدى البعيد. لذلك فإن من الضروري (1) إتاحة التمويل الكافي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، مع الأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة للبلدان، ولأجهزة المصايد الإقليمية، وللمنظمة؛ (2) يتعين على البرنامج مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية التي قد تحتاج إلى استثمارات كبيرة في مجال التدريب وبناء القدرات لتيسير صياغة برامج أو استراتيجيات قطرية مناسبة.

أفضل الأدلة العلمية

18- يتعين أن تساهم ترتيبات جمع المعلومات ونشرها عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها في أفضل دليل علمي متاح. ومن الضروري تطبيق بروتوكولات جودة المعلومات العلمية حيثما وكلما كان ذلك ملائماً وعملياً. وينبغي أن تراعى هذه البروتوكولات الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار جوانب المعرفة لدى المشاركين في مصايد الأسماك وكذلك جوانب المعرفة التقليدية.

المشاركة والتعاون

19- من الضروري أن تستخدم ترتيبات جمع ونشر المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها، آليات لإدخال جميع المشاركين ذوى الصلة في عملية إعداد وتحليل وعرض المعلومات عن مصايد الأسماك. ويمكن أن تضم قائمة المشاركين ذوى الصلة، بين آخرين، الصيادين وممثلي الصناعات السمكية والمنظمات غير الحكومية. ويتعين على الدول أن تتعاون، طبقاً للقانون الدولي، مع بعضها في استخلاص واستمرارية مثل هذه المعلومات عن مصايد الأسماك، حسبما يكون ملائماً، سواء كان ذلك

بطريق مباشر أو من خلال المنظمات الحكومية الدولية الملائمة، بما في ذلك أجهزة المصايد الإقليمية. ومن الضروري أن تقوم الدول بتقديم المعلومات الاسترجاعية عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها لجميع المشاركين ذوي الصلة.

الموضوعية والشفافية

20- يتعين أن تساهم ترتيبات جمع البيانات ونشرها عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها في توفير أفضل دليل علمي متاح (الفقرة 18) وتتصف بالشفافية، دعماً للمادة 6-13 من مدونة السلوك، مع احترام متطلبات السرية. وفي حالة عدم التيقن من المعلومات المتعلقة بالحالة والاتجاهات فلا بد من ذكر ذلك.

التوقيت المناسب

21- من الضروري أن تسفر ترتيبات جمع ونشر المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها عن معلومات تقدم في الوقت المناسب.

المرونة

22- من الضروري أن تتصف ترتيبات جمع ونشر المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها بالمرونة الكافية بما يسمح بإدخال التعديلات كلما كان ذلك ضروريا لضمان أنها تدعم صنع السياسات السمكية وإدارتها بطريقة فعالة من خلال تقديم معلومات ملائمة.

الجزء الخامس: الإجراءات المطلوبة

الحاجة إلى بناء القدرات في البلدان النامية

23- يتعين على الدول والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية ذات الصلة تلبية احتياجات البلدان النامية من المساعدات المالية والتقنية، ونقل التكنولوجيا، والتدريب، والتعاون العلمي، حتى يتسنى لها بناء القدرات اللازمة للقيام بجمع البيانات عن مصايد الأسماك بطريقة مستدامة وذات كفاءة تكاليفية، ومعالجة هذه البيانات وتحليلها وإعداد التقارير عنها وتبادل المعلومات بشأنها. ويعتبر بناء القدرات أمراً ضرورياً حتى يتسنى النهوض بالاحتياجات القطرية واحتياجات أجهزة الصيد الإقليمية وترتيباتها، والوفاء بالالتزامات الحالية المتعلقة بإعداد التقارير عن بيانات مصايد الأسماك وإرسالها إلى المنظمة، وبذلك تستطيع البلدان النامية المشاركة بصورة كاملة في الاستراتيجية.

نظم جمع البيانات في المصايد الصغيرة ومصايد الأنواع المتعددة

24- يتعين على الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية ذات الصلة التسليم بأن المصايد الصغيرة ومصايد الأنواع المتعددة وبخاصة الموجودة في البلدان النامية، لا تراقب مراقبة جيدة ولا بد من زيادة الوعي بأهمية مراقبتها مما يقلل بالتالي من قيمتها، وتبعاً لذلك هناك نقص في تمثيلها في المعلومات الحالية المتعلقة بحالة مصايد الأسماك واتجاهاتها. ونتيجة لذلك فهي لا تلقى الاهتمام الكافي عند تطوير خطط وسياسات مصايد الأسماك.

25- يتعين على الدول أن تقوم، بدعم من الوكالات المشاركة في التنمية وبمساعدة المنظمة، حسب الاقتضاء، بزيادة قدراتها على جمع البيانات لضمان الحصول على تغطية كاملة بقدر الإمكان من المعلومات عن مصايد الأسماك وبحيث تغطي المعلومات جميع القطاعات، وبخاصة البيانات اللازمة لتقييم المصايد الصغيرة ومصايد الأنواع المتعددة.

26- يتعين على الدول أن تدعم وتشارك في تطوير الوسائل ذات الكفاءة التكاليفية اللازمة للحصول على البيانات والتثبت منها فيما يتعلق بالمصايد الصغيرة ومصايد الأنواع المتعددة، بما في ذلك منهجيات التقدير السريع والمناهج الأخرى التي تناسب الحالات التي لا تكثر بشأنها البيانات والعمليات القائمة على المشاركة التي تربط على نحو وثيق الصيادين ومنظماتهم بخطط جمع البيانات. وربما كانت عمليات المسح المنتظمة بوتيرة ملائمة مجدبة أكثر من المراقبة المستمرة، وبخاصة بالنسبة للمصايد الداخلية والمصايد الصغيرة.

27- يتعين على الدول أن تتعاون من خلال منظمات المصايد الإقليمية والبرامج الإقليمية بها، وبالتعاون مع المنظمة إذا دعت الضرورة، لوضع وإتباع معايير ونظم فعالية فعالة لجمع البيانات وتكون متسقة مع نظم المنظمة.

28- يتعين على المنظمة أن تقوم، بدعم من الدول الأعضاء والوكالات من الشركاء في التنمية، بتلبية الاحتياجات الخاصة للمصايد الصغيرة ومصايد الأنواع المتعددة في مجال جمع البيانات وتقديرها، بما في ذلك عقد اجتماعات للخبراء لوضع مناهج ابتكاره وخطوط إرشادية.

توسيع نطاق المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها، بما في ذلك الاحتياجات لدمج اعتبارات النظام الايكولوجي في إدارة المصايد

29- يتعين على البلدان عند التوجه نحو تنفيذ مدونة السلوك، وبخاصة ما يتعلق منها بالمادة 7 (إدارة مصايد الأسماك) وخاصة المادة 4-2 والمادة 12 (البحوث السمكية) أن تبحث وسائل توسيع نطاق إعداد التقارير عن الحالة والاتجاهات حتى يمكن النهوض بالمسؤوليات الموصى بها فيما يتعلق بالبحوث ونشر المعلومات عن آثار العوامل المناخية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية على صيانة مصايد الأسماك وإدارتها.

30- يتعين على الدول أن تقوم، سواء بطريق مباشر أو من خلال المشاركة في منظمات المصايد الإقليمية، بتوسيع نطاق جمع المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها بما يدعم زيادة تطوير إدارة المصايد التي تدمج فيها اعتبارات النظام الايكولوجي.

31- يتعين على المنظمة، أن تقوم بدعم من أعضائها وبمشاركة كاملة من جانب منظمات المصايد الإقليمية، بزيادة الاهتمام بقضية مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك من قبيل متابعة المشاورة الفنية المشتركة بين استراليا والمنظمة بشأن مؤشرات الاستدامة في المصايد البحرية الطبيعية (سيدني - استراليا، يناير/كانون الثاني 1999).

إجراء مسح عالمي للمخزونات السمكية ومصايد الأسماك

32- ينبغي أن تدعم الدول أو تشارك في الجهود المنسقة من أجل إجراء حصر عالمي لمصايد الأسماك والمخزونات السمكية (وحدات الإدارة البيولوجية) أو تركيبات المخزون بوصفها أساسا لتحسين توافر معلومات كاملة عن حالة المصايد واتجاهاتها لتدرج في النظام العالمي للمعلومات.

33- كخطوة أولى نحو إجراء الحصر، يتعين على الدول التعاون مع المنظمة من أجل وضع تعريف وإطار، ومضمون وتحديد وسائل وطريقة تنفيذ (بما في ذلك تحديد المسؤوليات وتوزيعها وتقدير التكاليف) لبرنامج يضطلع بإجراء حصر عالمي لمصايد الأسماك والمخزونات السمكية (أو تركيبات المخزون) مع مراعاة ما يستلزمه ذلك من متطلبات وتنسيق الجهود مع الإجراءات التي تتخذ الآن من خلال خطط عمل دولية.

34- يتعين على المنظمة أن تقوم، بتدعيم من أعضائها، سواء مباشرة أو من خلال منظمات المصايد الإقليمية، النظر في إنشاء عملية للإشراف العلمي على معلومات حالة المصايد واتجاهاتها، بما في ذلك الحصر العالمي للمخزونات السمكية ومصايد الأسماك والاستعراضات العالمية لحالة مصايد الأسماك واتجاهاتها التي تعد من أجل كتيب حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم الذي يصدر كل سنتين وما يجري الآن إحالته للنظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك في المنظمة.

مشاركة النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك، الهيكلية وبناء القدرات

35- يتعين على البلدان أن تقوم، بطريقة مباشرة أو من خلال المشاركة في منظمات المصايد الإقليمية، بتقديم الدعم من أجل تطوير النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك وذلك من خلال:

- توفير الاحتياجات للمستخدم القطري من مخرجات ومدخلات النظام؛
- المشاركة في العمليات القطرية والإقليمية والدولية بشأن تحديد بروتوكولات تبادل المعلومات، وضمان الجودة أو تصنيف الجودة، والنصوص المتعلقة بالشفافية في اتفاقيات الشراكة؛
- تقديم المعلومات المناسبة للنظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك؛

- تسهيل التجميع المنتظم للمعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها من المستويات القطرية إلى المستويات الإقليمية والمستويات الدولية؛
- المشاركة في المعلومات التكميلية ومبادرات تكنولوجيا الاتصالات الرامية إلى تحسين توليد ونشر المعرفة القائمة على البحوث والمتصلة بالتنمية المستدامة.

36- يتعين أن تقوم البلدان بطريقة مباشرة أو من خلال المشاركة في منظمات المصايد الإقليمية، بتزويد النظام العالمي بأفضل المعلومات العلمية المتاحة. ويمكن التحقق من نوعية المعلومات من طريق عمليات استعراض على المستوى القطري أو الإقليمي.

37- يتعين أن تقدم الدول الدعم للمنظمة والشركاء الآخرين في النظام العالمي، كلما دعت إليه الحاجة، فيما يتصل بتنظيم المشروعات الرائدة والحلقات العملية والمشاركة فيها، ومن أجل تطوير مواد التدريب وإجراء دورات تدريبية.

38- يتعين على المنظمة أن تواصل تطوير النظام العالمي لمعلومات المصايد، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، في إطار شراكة بين المنظمة، منظمات المصايد الإقليمية والمنظمات القطرية والمنظمات الأخرى التي يمكن أن تساهم بشكل ايجابي في النظام.

تطوير المعايير والوسائل التي تضمن جودة وسلامة المعلومات

39- يتعين على البلدان المشاركة في تطوير المعايير والوسائل التي تضمن جودة وسلامة المعلومات للحصول على أفضل دليل علمي، بما يتمشى مع المعايير والأساليب المتفق عليها دولياً، وذلك من خلال آليات التحقق من المعلومات، وبطريقة تتمشى مع متطلبات السرية المطبقة. كما يتعين على البلدان تطبيق المعايير والوسائل المتفق عليها.

40- يتعين على المنظمة، بدعم ومشاركة من أعضائها، أن توجه تطوير الخطوط الإرشادية العملية لضمان جودة وشفافية وسلامة المعلومات عن مصايد الأسماك.

تطوير ترتيبات لتقديم المعلومات وتبادلها

41- يتعين على البلدان، بطريق مباشر أو من خلال مشاركتها في منظمات المصايد الإقليمية، العمل على إبرام ترتيبات لتيسير تقديم وتبادل المعلومات عن حالة المصايد واتجاهاتها، والاتفاق عليها مع المنظمة حسب المقتضيات. ومن الضروري أن تتناول هذه الترتيبات أدوار ومستحقات الشركاء فيما يتعلق بجودة المعلومات وشفافيتها وسريتها.

دور جماعات العمل في مجال تقدير حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها

42- تعتبر جماعات العمل المؤلفة من خبراء المصايد وتشكلها البلدان أو منظمات المصايد الإقليمية التي تجتمع لتقدير حالة مصايد الأسماك والأرصدة السمكية واتجاهاتها والتي تنجز عملها وفق اختصاصات تحدد نطاق أنشطتها، آلية مهمة لتعزيز جودة وشفافية المعلومات العلمية عن الحالة والاتجاهات، كما يمكن أن توفر فرصا هامة لبناء القدرات.

43- يتعين على الدول أن تعمل، سواء بطريق مباشر أو من خلال مشاركتها في منظمات المصايد الإقليمية في نطاق ولاية كل منها والبرامج الإقليمية، على وضع الترتيبات الرسمية التي تمكن جماعات العمل من تحليل بيانات المصايد والأرصدة السمكية لأجل التوصل إلى تقييم حالتها واتجاهاتها. وتتوقف وتيرة اجتماعات هذه الجماعات على الموارد البشرية والمالية المتاحة وطبيعة المصايد والأرصدة السمكية المعنية.

44- يتعين أن تعمل الدول والشركاء من وكالات التنمية مع المنظمة لضمان مشاركة خبراء في مجال مصايد الأسماك من حول العالم، في جماعات العمل، وبخاصة عندما تساهم جماعات العمل هذه في بناء الطاقات في البلدان النامية. ومن الممكن أن تفيد في هذا الشأن برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبرامج المنظمة الأخرى.

مواصلة جمع البيانات والمعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها

45- يتعين على الدول مراقبة نظمها لجمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير لضمان استدامة هذه النظم لتلبية احتياجات صنع سياسات المصايد وإدارتها والمتطلبات المتفق عليها لمنظمات المصايد الإقليمية والمنظمة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسبما كان ملائماً.

الجزء السادس: آليات التنشيط والتنفيذ

دعوة عامة لتحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها

46- يجب على الدول وأجهزة مصايد الأسماك الإقليمية والمؤسسات الدولية تطوير وتنفيذ آليات من أجل تحسين المعلومات عن مصايد الأسماك وتطبيق البحوث لزيادة تواجد أفضل الأدلة العلمية، وانتهاج عملية متواصلة لإثراء المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها بما يحقق صيانة الموارد السمكية وإدارتها واستخدامها بطريقة مستدامة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

دور الدول

47- يتعين على الدول إجراء تقييم لما تحتاجه من إجراءات من أجل تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها، وتوفير هذه الاحتياجات على أساس أولوياتها، وإعداد تقرير بشأن ما يتحقق من تحسينات، ليكون جزءاً من تقريرها الذي تقدمه للمنظمة كل سنتين عن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

دور منظمات الصيد الإقليمية

48- من الضروري أن تقوم أجهزة مصايد الأسماك الإقليمية في إطار الحدود المنصوص عليها في معاهداتها، وفي إطار المهمة المحددة من قبل أعضائها، بالمشاركة في تنفيذ هذه الاستراتيجية بتقديم الدعم لأعضائها والمشاركة في البرامج والقرارات الدولية المتعلقة بتطوير واعتماد المعايير والخطوط الإرشادية المتعلقة بالمعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها، بما يجعلها شريكة في النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك.

دور منظمة الأغذية والزراعة

49- ستقوم المنظمة، في حدود المدى الذي حدده مؤتمرها، وكجزء من أنشطة برنامجها العادي، بتقديم الدعم للدول وأجهزة مصايد الأسماك الإقليمية في مجال تنفيذ هذه الاستراتيجية.

50- ستقوم المنظمة، بالقدر وفي حدود المدى الذي حدده مؤتمرها، بتقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال تنفيذ هذه الاستراتيجية، عن طريق قيامها بمشروعات مساعدة تقنية داخل البلد يتم تمويلها من البرنامج العادي إلى جانب استخدام أموال من خارج الميزانية تتاح للمنظمة لهذا الغرض. وبغية صيانة الموارد السمكية وإدارتها على نحو أفضل، ينبغي أن تعد المنظمة برنامجا محددا لإنشاء نظم فعالة ومستدامة لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها في البلدان النامية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، أقلها نموا.

51- ستقوم المنظمة، من خلال لجنة مصايد الأسماك، بتقديم تقرير كل سنتين عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

دور الشركاء من وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية

52- ينبغي أن تقوم الوكالات الدولية والقطرية والشركاء في التنمية بإعطاء الأولوية لتقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية، وخاصة من بينها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، وفي البلدان التي تعاني فيها نظم جمع المعلومات أوضاعاً حرجية من أجل بناء القدرات وتطوير نظام المعلومات حسب الاقتضاء لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

53- من الضروري أن تقوم المنظمات غير الحكومية (القطرية، الإقليمية والدولية) المعنية بمصايد الأسماك والصيادين والبيئة المائية وما يتعلق بذلك من بحوث، بالتشجيع على تنفيذ الاستراتيجية من خلال تقديم الدعم الملائم، تطوير الوسائل المتعلقة بالمعلومات وبناء القدرات، والمشاركة.

استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها هي صك طوعي ينطبق على جميع الدول والهيئات. والهدف الشامل للاستراتيجية هو تقديم إطار وخطة من شأنهما ترقية المعارف الخاصة بحالة مصايد الأسماك واتجاهاتها، بوصفها أساسا لصنع سياسات مصايد الأسماك وإدارتها، وذلك من أجل صيانة المخزونات السمكية واستخدامها بصورة مستدامة في نطاق النظم الإيكولوجية. وتنقسم الإجراءات المطلوبة إلى تسعة مجالات رئيسية أهمها التركيز على الحاجة إلى بناء القدرات في البلدان النامية.

ISBN 92-5-604979-1



TCMY4859v1/3.04/730